● أخبار قصيرة

موسكو تحذّر لندن بعد تقارير عن مسيّرات بريطانية في روسيا

تصاعد التوتر بين روسيا وبريطانيا بعد تقارير عن استخدام أوكرانيا مسيّرات بريطانية الصنع في استهداف مواقع عسكرية وصناعية داخل الأراضي الروسية. وحذرت السفارة الروسية في لندن من أن استمرار الدعم العسكري البريطاني لكييف قد يحمّل بريطانيا «ثمنًا باهظًا»، معتبرةً أن تزويد أوكرانيا بهذه المسيّرات يعكس توسع الدور البريطاني في الحرب.
في المقابل، أكدت لندن استمرار دعمها لأوكرانيا، فيما تتواصل حرب المسيّرات بين موسكو وكييف. وكشفت تقارير عن إنشاء روسيا قواعد لإطلاق مسيّرات بعيدة المدى، بالتزامن مع هجمات أوكرانية واسعة استهدفت موسكو وضواحيها.

ميثاق الهجرة الأوروبي يخفض العبور ولا يوقف وفيات المتوسط

بدأ تطبيق الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء في يونيو/حزيران ٢٠٢٦، وسط تأكيدات أوروبية على نجاحه في خفض أعداد المهاجرين غير النظاميين. وأظهرت بيانات «فرونتكس» تراجع عمليات الرصد على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بنسبة ٣٧ ٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام، مع تسجيل نحو ٦١ ألف حالة.
لكن انخفاض أعداد العابرين لم يوقف الوفيات في البحر المتوسط، وسُجّلت ١٦٤٧ حالة وفاة أو فقدان لمهاجرين منذ بداية العام، معظمهم على طريق وسط المتوسط. وشهدت السواحل الليبية والممرات المؤدية إلى أوروبا عمليات إنقاذ وانتشال لجثث بشكلٍ متكرر. ويشدد الميثاق إجراءات التسجيل واللجوء والترحيل، ويتيح تسريع إعادة المهاجرين وإنشاء مراكز ترحيل في دول ثالثة.

اليابان تتجه إلى صواريخ فرط صوتية ومسيّرات هجومية

تعتزم اليابان تطوير صواريخ فرط صوتية تُطلق من الغواصات، إلى جانب مسيّرات هجومية بعيدة المدى، ضمن خطط السنة المالية ٢٠٢٧ لتعزيز قدراتها الدفاعية. وأفادت وكالة «كيودو» بأن هذه المشاريع أُدرجت في مسودة ميزانية وزارة الدفاع لعام ٢٠٢٧.
كما تخطط طوكيو للحصول على طائرات مسيّرة للاعتراض والهجوم، وتطوير نظام لاتخاذ القرارات العسكرية بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي بهدف تعزيز التنسيق والقيادة الميدانية.
وطلبت وزارة الدفاع ميزانية قياسية تبلغ ٨,٩ تريليونات ين للسنة المالية ٢٠٢٧، مع احتمال ارتفاع الرقم النهائي بعد المفاوضات الحكومية.
وتأتي هذه الخطوات في إطار استراتيجية الأمن القومي اليابانية لعام ٢٠٢٢، التي أقرت تطوير قدرات للهجمات المضادة ورفع الإنفاق المرتبط بالأمن والدفاع إلى نحو إلى ٢ ٪ من الناتج المحلي بحلول ٢٠٢٧.

حصار وتهجير تحت حماية الاحتلال

«قصرة» في مرمى الضم.. المستوطنون يفرضون الأمر الواقع في الضفة الغربية

الوفاق/مايجري في قصرة، جنوب نابلس، لا ينبغي قراءته باعتباره حادثة أمنية عابرة أو اعتداءً منفصلاً من مستوطنين. فالحصار المفروض على ثلاثة منازل، وقطع المياه، وإغلاق الطرق المؤدية إلى جبل رأس العين، ثم تحويل المنطقة إلى «منطقة عسكرية مغلقة». وتكشف هذه الإجراءات مجتمعةً عن آلية متكاملة لإعادة تشكيل الواقع على الأرض. جوهر المسألة هو الأرض: كيف تُنتزع تدريجياً من أصحابها الفلسطينيين، وكيف يتحول وجود المستوطنين إلى أمر واقع تحميه القوة العسكرية الصهيونية. وقصرة، بهذا المعنى، ليست حالة هامشية، بل نموذج مصغّر لما يحدث في أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة. فحين يصبح الفلسطيني محاصراً في منزله، وممنوعاً من الوصول إلى أرضه ومصدر مياهه وطريقه، بينما يتمكن المستوطن من التوسع تحت حماية الجيش، فإن ميزان القوة لا يعود مجرد تفصيل أمني؛ بل يتحول إلى أداة لإعادة رسم الجغرافيا لمصلحة المشروع الاستيطاني.

رأس العين.. معركة على الأرض والمياه

لا تنبع أهمية جبل رأس العين من ارتفاعه الاستراتيجي فقط، بل من موقعه الذي يتيح الإشراف على عدد من القرى الفلسطينية، وارتباطه بالأراضي الزراعية ومصادر المياه والطرق التي تربط التجمعات الفلسطينية بعضها ببعض. لذلك، فإن محاولة السيطرة عليه تتجاوز إقامة بؤرة استيطانية إلى التحكم بجزء من المجال الجغرافي وشروط الحياة في المنطقة. فالمسألة هنا ليست السيطرة على جبل فحسب، وإنما على الأرض والمياه والحركة، أي على العناصر التي تتيح للمجتمع الفلسطيني الاستمرار في المكان. وبذلك تكتسب السيطرة على رأس العين أهمية تتجاوز حدود الموقع نفسه، لتصبح جزءاً من معركة أوسع على مستقبل المنطقة. والأخطر أن مسار السيطرة يجري بصورة تدريجية ومدروسة: أسلاك حول أجزاء من الجبل، ثم خيام وبؤرة استيطانية، ثم استيطان رعوي، فالاقتراب من المنازل، وإغلاق الطرق، وصولاً إلى حصار السكان وفرض إجراءات عسكرية على المنطقة. ولا تبدو هذه الخطوات منفصلة عن بعضها، بل تشكل سلسلة متراكمة تتقلص معها قدرة الفلسطينيين على الحركة والوصول إلى أراضيهم، في مقابل توسيع المجال الذي يستطيع المستوطنون استخدامه وتثبيت وجودهم فيه. وفي قصرة، لا يقتصر الحصار المفروض على العائلات على التضييق فحسب، بل يخلق ظروفاً تدفع تدريجياً نحو التهجير وفقدان الأرض. ويتكامل ذلك مع الاستيطان والقيود على الحركة ومصادرة الأراضي، بما يضيّق قدرة الفلسطينيين على البقاء في أرضهم والوصول إلى ممتلكاتهم ومصادر رزقهم.

الضم يبدأ من الأرض

وهنا تتضح آلية الضم الفعلي التي يقوم عليها المشروع الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية. فالضم لا يحتاج بالضرورة إلى إعلان رسمي؛ يكفي تقييد وصول الفلسطيني إلى أرضه ومنعه من زراعتها، وإغلاق الطرق المؤدية إليها، وفرض ترتيبات عسكرية واستيطانية تجعل استخدامها الفلسطيني أكثر صعوبة، في مقابل تثبيت استخدام المستوطنين لها كأمر واقع.
وبمرور الوقت، تنتقل الأرض من كونها مجالاً يعيش فيه الفلسطيني ويمارس نشاطه الاقتصادي إلى مساحة تخضع للسيطرة الصهيونية الفعلية. وهكذا لا يحدث التغيير دفعة واحدة، وإنما عبر إجراءات متراكمة تجعل السيطرة الجديدة، مع مرور الوقت، أمراً واقعاً يصعب التراجع عنه. وهذا هو الخطر السياسي الحقيقي في رأس العين: تغير الخريطة قبل أي تسوية سياسية. فكلما ترسخت البؤرة الاستيطانية، وتقطعت طرق الوصول، وتراجع الوجود الفلسطيني، أصبحت أي مفاوضات مستقبلية أمام واقع مختلف تماماً. لذلك، فإن ما يجري في قصرة لا ينبغي النظر إليه باعتباره نزاعاً محدوداً على أرض، بل باعتباره جزءاً من عملية أوسع لفرض وقائع سياسية وجغرافية على الضفة الغربية قبل أي تسوية تفاوضية.

الاستيطان.. من مصادرة الأرض إلى تهجير الإنسان

بلغت حركة الاستيطان الصهيونية مرحلة تتجاوز مصادرة الأراضي إلى استهداف وجود الفلسطينيين وبيوتهم، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي والقواعد التي تحمي المدنيين في الأراضي المحتلة، ومن بينها ما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة بشأن الاستيطان والتهجير والعقوبات الجماعية. وتمتد جذور هذا المشروع إلى سياسات سعت إلى توسيع السيطرة على الأرض، قبل أن يتخذ في الضفة الغربية أشكالاً منظمة بدأت ببؤر صغيرة، ثم توسعت عبر ذرائع وإجراءات متعددة، من بينها المناطق العسكرية المغلقة، والمحميات الطبيعية، وأملاك الدولة، والاستملاك للمصلحة العامة.
واليوم ينتقل الاستيطان إلى مرحلة أخطر، تتمثل في تضييق شروط الحياة على الفلسطينيين، وتقييد وصولهم إلى أراضيهم وممتلكاتهم، والاقتراب من مساكنهم، بما يرسّخ التهجير كأمر واقع. ويبرز ما يحدث في قصرة مثالاً خطيراً على هذه المرحلة. ومن هنا تصبح مواجهة الاستيطان معركةً لحماية الوجود الفلسطيني ومنع تحول التهجير إلى سياسة متكررة ومتوسعة، فالمخاطر لا تتعلق بفقدان أرض أو منزل بصورة منفردة، وإنما بتراكم هذه الوقائع إلى حد تغيير الخريطة نفسها.

أحد المنازل التي يطوقها المستوطنون الصهاينة في بلدة قصرة في الضفة الغربية

«قصرة» ليست معركة على منازل فقط، بل مواجهة على الأرض والوجود ومنع تحويل الاستيطان إلى حدود سياسية دائمة في الضفة

الاستيطان يتجاوز المستوطنين

اختزال المشهد في «عنف المستوطنين» لا يفسر ما يحدث كاملاً. فالمشكلة السياسية أوسع من ذلك؛ إذ يتحرك المستوطنون داخل بيئة سياسية وقانونية وأمنية سمحت بتوسع المشروع الاستيطاني لعقود، بينما يجد هذا التوسع، بدرجات متفاوتة، غطاءً أو حمايةً داخل مؤسسات الدولة.
والأهم أن الاستيطان لم يعد مشروعاً هامشياً تقوده مجموعات منعزلة؛ بل أصبح اتجاهاً سياسياً مؤثراً داخل الحكومة الصهيونية نفسها، وتحوّل مستقبل الضفة إلى جزء أساسي من الصراع على هوية الكيان الصهيوني ومستقبله. لهذا فإن ما يحدث في قصرة يرتبط مباشرة بالصراع داخل كيان الاحتلال حول سؤال أعمق: هل تكون الضفة أرضاً محتلة يفترض أن تخضع لتسوية سياسية، أم جزءاً من المجال الذي يسعى الاحتلال إلى فرض سيادته عليه تدريجياً؟

قصرة في مواجهة مشروع كامل

في النهاية، تختصر قصة قصرة جوهر الصراع في الضفة الغربية: فلسطينيون يتمسكون بأرضهم، ومشروع استيطاني يسعى إلى تحويل السيطرة بالقوة إلى واقع دائم. وما يحدث في رأس العين ليس معركة على جبل فحسب، بل صراع على الأرض والمياه وطرق الوصول ومستقبل السكان.
إن بقاء العائلات المحاصرة في منازلها يوجه رسالة سياسية واضحة: الضغط لن يحوّل الأرض الفلسطينية إلى أرض بلا أصحاب. لكن حماية هذا الموقف لا تقع على سكان قصرة وحدهم؛ فوقف الاستيطان والتهجير يتطلبان ضغطاً دولياً فعلياً، لا بيانات إدانة تتكرر فيما تتغير الوقائع على الأرض.
لهذا فإن مواجهة ما يجري في قصرة لا تتعلق بالدفاع عن قرية واحدة، بل بمنع تحويل الوقائع التي تُفرض على الأرض إلى حدود سياسية دائمة.
فالمعركة في رأس العين هي، في جوهرها، معركة على ما إذا كانت الخريطة التي تُرسم اليوم بالقوة ستصبح هي نفسها الخريطة التي ستواجهها أي تسوية سياسية غداً.

واشنطن تصعّد ضد الجنائية الدولية وتفرض عقوبات على رئيستها

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على القاضية اليابانية تيوموكو أكاني، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية، وعلى المحامي السنغالي عبد الله سييه، في خطوة جديدة تعكس تصاعد الخلاف بين واشنطن والمحكمة، على خلفية اعتراض الإدارة الأميركية على تحركات المحكمة القضائية، خصوصًا في الملفات المرتبطة بالولايات المتحدة وكيان الاحتلال.
وتأتي العقوبات ضمن سلسلة إجراءات بدأت في فبراير/شباط ٢٠٢٥، عندما استهدفت واشنطن مسؤولين في المحكمة، قبل أن توسعها لاحقًا لتشمل عددًا من القضاة. وترى واشنطن أن بعض إجراءات المحكمة تمس مصالحها ومصالح حليفها كيان الاحتلال، بينما تؤكد المحكمة أن اختصاصها يستند إلى نظام روما الأساسي والقانون الدولي.
وتتولى أكاني رئاسة المحكمة منذ مارس/آذار ٢٠٢٤، بعد انتخابها لولاية مدتها ثلاث سنوات، إلى جانب عملها قاضية ممثلة لليابان. وتشمل مسؤولياتها الإشراف على الجوانب الإدارية وتمثيل المحكمة أمام الدول والمنظمات الدولية والدفاع عن استقلالها.
ويأتي استهدافها في ظل تصاعد المواجهة بين واشنطن والمحكمة بشأن حدود اختصاص الأخيرة، ولا سيما في الملفات المرتبطة بالولايات المتحدة وكيان الاحتلال، ما يعكس استمرار الضغوط الأميركية على المحكمة وقياداتها بسبب الملفات الحساسة التي تتولاها وقراراتها بحق مسؤولين سياسيين وعسكريين.

اليمن يوسّع نطاق الرد ويكرّس معادلة ردع جديدة

تدخل المواجهة في اليمن مرحلة جديدة مع تصاعد قدرات القوات المسلحة اليمنية وانتقالها من الصمود والدفاع إلى المبادرة وفرض معادلات ردع أكثر تأثيرًا. وتأتي هذه التحولات في ظل استمرار الاعتداءات والانتهاكات التي تستهدف السيادة اليمنية، في تطور يعكس تغيراً في قواعد الاشتباك.
وأعلنت القوات المسلحة اليمنية تنفيذ عمليات عسكرية نوعية استهدفت مواقع عسكرية واستراتيجية في ميناء المخا وعمق نجران، مستخدمةً الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة. وتشير التطورات إلى تنامي القدرات العملياتية والتقنية، وقدرة متزايدة على الوصول إلى مواقع بعيدة واستهداف مراكز مؤثرة، بما يرفع كلفة التصعيد ويفرض على الأطراف المقابلة إعادة حساباتها.
وفي موازاة ذلك، شهدت القدرات العسكرية اليمنية تطورًا ملحوظًا في مجال التصنيع المحلي للصواريخ والطائرات المسيّرة، رغم سنوات الحصار والضغوط العسكرية والاقتصادية. وأصبح امتلاك هذه القدرات عنصرًا أساسيًا في تعزيز الردع وحماية الأراضي اليمنية، إلى جانب تأمين المناطق الساحلية ذات الأهمية الاستراتيجية. يشكّل ميناء المخا والساحل الغربي موقعًا استراتيجيًا للدفاع عن السيادة اليمنية وحماية البحر الأحمر وباب المندب.

الاحتلال يقصف مطار أبو الظهور ويستهدف القدرات العسكرية السورية

شنّ كيان الاحتلال عدوانًا جديدًا على سوريا، مستهدفاً مطار أبو الظهور العسكري في ريف إدلب بثماني غارات، ما أدى إلى تدمير مدرجاته الأربعة وإلحاق أضرار كبيرة بالبنية التحتية. وجاءت الضربة بعد أيام من تنفيذ طائرات سورية تدريبات جوية هي الأولى من نوعها في عهد السلطات الانتقالية الجديدة، وفي ظل محاولات لإعادة بناء القدرات العسكرية والدفاعية السورية.
وأفادت مصادر ميدانية بأن طائرتين صهيونيتين دخلتا الأجواء السورية من جهة لبنان، ونفذتا الغارات بدعم من طائرات استطلاع، مستفيدةً من غياب الدفاعات الجوية السورية التي تعرضت للتدمير في السنوات الماضية. وأكدت وزارة الخارجية السورية أن الاعتداءات الصهيونية تهدف إلى تقويض جهود الحكومة وجرّ المنطقة إلى مزيد من التوتر، محمّلة كيان الاحتلال مسؤولية التصعيد، وداعية المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى اتخاذ موقف واضح.
وجاء الهجوم بعد ساعات من لقاء وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني بالمبعوث الأميركي توماس براك، الذي وصف التصعيد بأنه غير ضروري. ويُنظر إلى استهداف المطار على أنه يحمل رسالة مرتبطة بإعادة بناء القدرات العسكرية السورية والجوية، فيما تؤكد دمشق تمسكها بحقها في الدفاع عن سيادتها ومصالحها الوطنية بالوسائل المشروعة.